مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 02 – جوان 2021

OEB Univ. Publish. Co.

المقاولاتية في الهضاب العليا – الواقع والتحديات–

Entrepreneurship in the high plateau -Reality and Challenge -

ط عبد المجيد حبالي*، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات، جامعة سعيدة، الجزائر.
hebali.abdelmadjid@univ-said.dz
محمد الامين ساسي، مخبر تسيير الجماعات المحلية والتنمية المحلية ، جامعة معسكر، الجزائر.
sacimedamine@gmail.com
محمد معاريف، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات، جامعة سعيدة، الجزائر.
mohamedmarif@yahoo.com

تاريخ التسليم:(2020/03/22)، تاريخ المراجعة:(2020/08/30)، تاريخ القبول:(2020/11/06)

ملخص :

كان هدف هذه الورقة محاولة دراسة واقع المقاولاتية في الهضاب العليا للفترة الممتدة بين 2002–2018، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وعن طريق دراسة ميدانية لوضعية الأنشطة المقاولاتية في هذه المناطق ومقارنتها بالمناطق الشمالية. خلصت هذه الدراسة إلى أن النشاط المقاولاتي يبقى ضئيلا ولا يرقى إلي المستوى المطلوب في ظل غياب الثقافة المقاولاتية وعدم نجاعة السياسات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الهضاب العليا، مؤسسات الصغيرة والمتوسطة

Abstract :

The aim of this paper was to attempt to diagnose the reality of entrepreneurship in the regions of the High Plateaus during the period 2002-2018, based on the descriptive and analytical approach and a field study of the status and spread of entrepreneurial activities in these areas and comparing them with the northern areas.

This study concluded that the entrepreneurial activity remains small and does not live up to the required level in the absence of a contracting culture and the ineffectiveness of government policies.

Keywords : entrepreneurship, the high plateau, small and medium enterprises

* المؤلف المراسل: ط **عبد المجيد حبالي** ،الإيميل: **hebali.abdelmadjid@univ-said.dz**

مقدمة:

في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم والتحولات الناتجة عن ظاهرة العولمة أدى بالعديد من الدول التوجه نحو المقاولاتية باعتبارها أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا وفتحها المجال أمام العديد من فئات المجتمع للمشاركة في الحياة الاقتصادية، خاصة فئة الشباب. ما دفع بالدول إلى تبني استراتيجيات وسياسات من شانها تحسن بيئة الأعمال وتساهم في تطوير اقتصاد المعرفة، وتشجيع الابتكارات، وتحفيز النشاط المقاولاتي، من اجل خلق الثروة. يشير المرصد العالمي للمقاولاتية (GEM) أن نسبة 42% من الراغبين في العمل على المستوى العالمي يتوجهون نحو المقاولاتية كخيار مهني مفضل.

الجزائر واحدة من الدول التي أعطت أهمية بالغة للمقاولاتية، خصوصا بعد التخلي عن النظام الاشتراكي و توجهها نحو اقتصاد السوق، ورغبة منها في الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها نتيجة انخفاض الحاد في أسعار المحروقات، حيث قامت بسن العديد من القوانين و التشريعات التي ترمي إلى تعزيز النشاط المقاولاتي, و تشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء هياكل دعم ومرافقة للمقاولين، أهمها الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب(ANSEJ)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)، والصندوق الوطني للتامين على البطالة (CNAC)، ساهمت كلها في تمويل المشاريع و إنشاء العديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولضمان تحقيق تنمية شاملة وإحداث توازن بين مختلف مناطق البلاد، قامت الدولة بتسخير إمكانيات مادية معتبرة عن طريق إنشاء صناديق دعم وتنمية مناطق الهضاب العليا، كما قامت أيضا بتقديم تحفيزات ضريبية وتسهيل الإجراءات الإدارية لبعث روح المقاولاتية وجذب الشباب الراغب في خلق وإنشاء المؤسسات في هذه المناطق. ومن هذا المنطلق نقوم بطرح إشكالية التالية:

ما مدى تطور النشاط المقاولاتي في مناطق الهضاب العليا في ظل السياسات المتبعة؟

وفي سياق هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمقاولاتية والتطرق لبيئة الأعمال في الجزائر، مع محاولة تشخيص واقع المقاولاتية في ولايات الهضاب العليا للفترة 2002-2018، من خلال دراسة ميدانية، ومعرفة مدى فعالية السياسات الحكومية في تشجيع النشاط المقاولاتي في هذه المناطق. لتحليل موضوع دراستنا نعتمد على المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة جوانب المشكلة البحثية وبالاستعانة بالمرجعيات والأدبيات السابقة لاقتراح حلول تساهم في رفع مستوى النشاط المقاولاتي في مناطق الهضاب العليا.

1. الأدبيات النظرية

1-1 المقاول والمقاولاتية

اخذ مفهوم المقاولاتية في السنوات الأخيرة بعدا كبيرا، وتعددت الآراء والنماذج التي تفسر هذه الظاهرة المعقدة، وعلى مدار تاريخ الفكر الاقتصادي برز المقاول بعدة أوجه من خلال أدائه لعدة ادوار أساسية في الاقتصاد، ويعتبر J Cantillon (1755) و Jean-Baptiste Say (1815)، Joseph Schumpeter (1911) من أهم رواد الفكر المقاولاتي. اعتبر J. Schumpeter أن المقاول هو المحور الأساسي في عملية النمو الاقتصادي، من خلال قيامه بخمس وظائف أساسية تتمثل في إنتاج سلعة جديدة، انشاء منظمة جديدة، ابتكار طريقة جديدة، الحصول على أسواق جديدة، أو الحصول على موارد جديدة (**EDWARDS-SCHACHTER & al, 2015, p. 18**) ويبقى الابتكار في رأيه أهم وظيفة يقوم بها المقاول لتحريك النشاط الاقتصادي والمساهمة في النمو الاقتصادي.

يرى Franck Knight (1921) المقاول بأنه ذلك الشخص الذي يتحمل المخاطر في ظل عدم اليقين(**A, Thurik, & Carree, 2010, p. 569**) ويعبر عن الميل للمخاطرة بهذا السؤال: هل العوائد والمكافئات تتناسب مع المخاطر؟ يعني ما هي احتمالية الحصول على العائد بعد استغلال الفرص وتنفيذها على أرضية الواقع، أما Kirzner (1979) يرى أن المقاول هو الشخص الذي يدرك فرص الربح ويستغلها لتحقيق أهداف. (**Kirzner, 1997, p. 70**). أعطى هذا الأخير أهمية بالغة للفرصة باعتبارها النواة الأساسية للنشاط المقاولاتي، وليس كل الافراد لهم القدرة عن اكتشاف الفرص واستغلالها. من خلال هذه التعاريف نستخلص ان هناك صفات شخصية تميز المقاول عن غير المقاول كالمخاطرة والتحمل الفشل واستغلال الفرص، الابتكار. وتعبر عن اهم الميزات الشخصية للمقاول.

خلص جل الباحثون أن للمقاول أربع مساهمات أساسية في الاقتصاد، تتمثل في خلق الوظائف، والابتكار، وزيادة الإنتاجية، والسعي لتحقيق الرفاهية للأفراد (**PRAAG, Mirjam, & Versloot, 2007, p. 2**).

ينظر للمقاولاتية بأنها مفهوم متعدد الأبعاد (**ABD, 2012, p. 81**) حيث تم استخدام عدة مناهج لدراسة هذه ظاهرة المعقدة. فـ Gartner(1988) ينظر لها على أنها عملية إنشاء منظمات جديدة(**Gartner, 1988, p. 47**) بمعنى آخر هي تلك الظاهرة التي تتجسد في إنشاء مشروع جديد من خلال تجنيد الموارد المادية والبشرية.

أما المقاولاتية حسب Hisrich (1988) هي عملية تكوين نشاط ما مختلف، ذو قيمة، عن طريق تكريس الجهد والوقت، في ظل المخاطر المالية والاجتماعية، لتحقيق الأرباح، مع الرضا الشخصي، من هذا التعريف يظهر لنا أن المقاولاتية تتركب من عدة عناصر تكمل بعضها البعض، وتهدف في الأخير إلى حصول صاحب المشروع على موارد مالية.

عرف كل من Shane & Venkataraman (2000) المقاولاتية على أنها اكتشاف الفرص واستغلالها لخلق شيء جديد. أي عملية اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص في الوقت المناسب **(Shane & Venkataraman, 2000, p. 218)**، وفي رأيهما لا تكون هناك مقاولاتية ما لم تكن هناك فرصة.ومنه نستنتج ان المقاولاتية هي اكتشاف الفرص واستغلالها وتجسيدها في صورة مشروع بالاعتماد على الموارد المادية والبشرية لتحقيق أهداف مادية ومعنوية.

1-2 دور المقاولاتية في تنمية المناطق:

ينظر للمقاولاتية على أنها أحد أهم العوامل الرئيسية التي تساهم في تنمية المناطق باعتبارها من المحددات الرئيسية لنجاح اقتصاديات البلدان وتطورها**(Radukić, 2019, p.1)**.ويظهر هذا جليا في أن البلدان التى تملك مؤسسات اقتصادية، ويرتفع فيها حجم النشاط المقاولاتي تكون في اغلب الأحيان متطورة وتحصل فيها تنمية شاملة. وهذا نظرا للأثر الايجابي للمقاولاتية على زيادة معدلات النمو الاقتصادي **(BOUDREAUX, 2019, p. 6)** عن طريق زيادة الإنتاجية وفرض التنافسية.

أكد معظم الباحثين أن التفاوت في الدخل بين البلدان راجع أساسا إلى الاختلاف في مستوى المقاولاتية، حيث تتميز المناطق التي ينتشر فيها النشاط المقاولاتي، وتتزايد فيها كثافة المؤسسات بأداء اقتصادي عالي مقارنة بالمناطق التي تقل فيها المقاولاتية **(Stuetzer, Audretsch, & al, 2018, p. 2)**.

وأظهرت العديد من الدراسات أن المقاولاتية تساهم بشكل أساسي في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة الإنتاجية وتشجع الابتكارات، وتحقيق الرفاهية عن طريق توفير السلع والخدمات الراقية **(Saberi, 2019, p. 3)** .وتساهم في خلق مناصب شغل للعاطلين خاصة من فئة الشباب **(Bahrein, Aidul, ZAKARIA, & ISMAIL, 2018, p. 61)**.. وذكر R-Soriano (2017) أن التنمية الاقتصادية والازدهار على المدى الطويل يتطلبان مشاركة فعالة من طرف المقاولين، **(Ribeiro-Soriano, 2017, p. 2)** وهذا ما يكرس الدور الحقيقي والفعال للمقاولين ورجال الأعمال في الاقتصاد، و هذا ما أشار إليه Henderson (2010) من خلال ذكر الدور المنوط بالمقاول والذي يكمن في خلق الوظائف وربط اقتصاديات الدول فيما بينها **(Henderson, 2010, p. 24)**. وفي الأخير ينظر للمقاولاتية على أنها وسيلة لمواجهة الأزمات الاقتصادية وتعد أساس التحول الهيكلي للاقتصاد من خلال زيادة الإنتاجية ورفع معدلات النمو والمساهمة في تنمية المناطق .

وهذا ما دفع بالدول إلى وضع سياسات واستراتيجيات ترمي إلى نشر الثقافة المقاولاتية وتعزيز روح المبادرة، خاصة في المناطق الريفية والنائية، لتقليص الفجوة، والحد من التفاوت الحاد بين المناطق **(Faggio, 2014, p. 67)**.

3. المرجعيات والأدبيات السابقة

قام (Jelilov & Onder, 2016) بدراسة حول واقع المقاولاتية في نجيريا والتي اشارت الي ان فرص المقاولاتية تبقى قائمة، ورغم ان معدل النمو الاقتصادي يتراوح في حدود7% إلا أن مناخ الأعمال غير ملائم، والعوامل البيئية غير محفزة للنشاط المقاولاتي، بسبب عدم استقرار الحكومات، والمؤسسات، وفشل السياسات الحكومية المتبعة في هذا المجال. وتم اقتراح العديد من الحلول، كنشر وتعميم التعليم المقاولاتي، وتبني سياسات حكومية واضحة في المجال المقاولاتية، والاعتماد بشكل اساسي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وانشاء هياكل دعم ومرافقة الشباب للنهوض بالنشاط المقاولاتي.

جاءت دراسة (PATEL & CHAVDA, 2013) للبحث في المعوقات والتحديات التي تواجه المقاولين في الأوساط الريفية في الهند، وهي دراسة وصفية تحليلية، أظهرت الدراسة بعض العقبات التي تواجه المقاولين، نذكر منها بشكل أساسي صعوبة الحصول على التمويل، وكذا طبيعة النظام الضريبي الصارم والغير المحفز، زيادة على مشكل التسويق وتصريف المنتجات، ووجود منافسة قوية وشديدة بين المؤسسات الكبرى والمؤسسات الناشئة. مع غياب الثقافة المقاولاتية في هذه الأوساط، وصعوبة التواصل، وتفشي البيروقراطية.واشار الى نقص الخبرة وتدني المستوي التعليمي أثرا بالسلب على الرغبة المقاولاتية.

في دراسة (GEM; CREAD, 2011) حول واقع المقاولاتية في الجزائر، كان الهدف من وراءها معرفة دور وأهمية المقاولاتية في خلق مناصب الشغل، بإجراء مسح لعينة قدرها 3500 مقاول تتراوح أعمارهم مابين 18 و64 سنة. توصلت الدراسة إلى أن 15,5٪ من الجزائريين يتوجهون نحو النشاط المقاولاتي عبر مراحله المختلفة، مع بروز مشاركة العنصر النسوي والشباب الجامعي، وتوجههم نحو النشاطات ذات الطابع الاستهلاكي، مع الاعتماد على هياكل الدعم (ANSEJ.CNAC .AMGEM) في تمويل مشاريعهم. وهذا يدل على تطور المقاولاتية في الجزائر نسبيا. وفي الأخير أوصت الدراسة بإعادة النظر في بعض السياسات المنتهجة خاصة في مجال التنظيم والمرافقة.

تمحورت دراسة (Karadeniz, 2009) حول البحث في طبيعة المقاولاتية بتركيا، وما تواجهه من عقبات وتحديات، ومحاولة النظر في العوامل البيئية والفردية التي تحدد النشاط المقاولاتي ، استخلصت الدراسة أن المقاولاتية في تركيا في مرحلتها الأولي، وهي ضعيفة نسبيا بالمقارنة بالدول الناشئة الأخرى، كما تم اكتشاف أن نقص الدعم المالي والذي يوجه للشركات الكبرى دون الصغرى، وغياب التحفيزات الضريبية، وانعدام البرامج الحكومية، وإهمال حقوق الملكية الفكرية هي عقبات في طريق النشاط المقاولاتي، على عكس ما تحوزه الدول الناشئة الأخرى من دعم وتكنولوجيا متطورة تبعث على ممارسة المقاولاتية، وتم اكتشاف قلة مشاركة المرأة في النشاط المقاولاتي في تركيا مقارنة بالدول الأخرى، وعدم الاهتمام بالتعليم المقاولاتي .

3. المقاولاتية في الجزائر.

قبل التطرق إلى واقع المقاولاتية في الهضاب العليا نحاول من خلال هذا الجزء الإطلاع على مناخ الأعمال في الجزائر، بالاعتماد على المؤشرات الدولية والإقليمية المتاحة والمستخدمة في قياس مستوى بيئة الأعمال الجزائرية ومدى ملاءمتها للقطاع الخاص، وذلك من خلال عرض مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي يصدرها البنك الدولي.

الجدول رقم (01) يوضح تطور مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر من 2009 إلى 2018.

الجدول رقم01: مناخ الأعمال في الجزائر

المواضيع	2009	2010	2011	2012	2014	2015	2017	2018
ترتيب سهولة ممارسة الأعمال	132	136	143	148	147	154	166	157
بدا النشاط	141	148	150	153	139	141	145	150
تراخيص البناء	112	110	117	118	122	127	146	129
ربط الكهرباء	118	122	122	-	-	-	120	106
تسجيل ملكية	162	160	165	167	156	157	163	165
الحصول على الإئتمان	131	135	139	150	169	171	177	178
التجارة عبر الحدود	118	122	123	127	131	131	181	168
حماية المستثمر	70	73	74	79	123	132	170	156
دفع الضرائب	166	168	162	164	174	176	157	173
انفاذ العقود	126	123	123	122	120	120	103	112
تسوية حالات الإعسار	49	51	52	59	94	97	71	75

Source: Doing Business,www.doingbusiness.org2019

واستنادا إلى تقرير البنك الدولي الأخير لسهولة ممارسة الأعمال واصلت الجزائر احتلالها مراتب متدنية في هذا المؤشر حيث احتلت المرتبة 157 من أصل 190 دولة شملها المسح ، بعدما كانت تحتل المرتبة 143 سنة 2011 والمرتبة 132 سنة 2009، ما يبين أن الجزائر ما زالت غير قادرة على إصلاح المناخ الاستثماري. ومن خلال استقرائنا المؤشرات الفرعية نلاحظ تراجعا في مؤشر بدء النشاط التجاري للمشروع حيث تتطلب المرحلة 12 إجراءا إلزاميا و14 وثيقة بمعدل 20 يوما لكل مرحلة، أما في ما يخص الحصول على رخص البناء فإن الأمر يتطلب 19 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 146، ومن جانب آخر، صنف التقرير الجزائر في المرتبة 163 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 178 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، نظرا لعدم ليونة القوانين في هذا المجال، وهو ما جعل البنك الدولي يضع الجزائر ضمن أسوء البلدان في هذا المؤشر، كما يتطلب عدد

المستندات اللازمة لإتمام التصدير 400 مقارنة ب 266.2 بدول MENA و25.6 في دول OCDE، ويلاحظ عدم تمتع المستثمر بحماية أفضل حيث يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم.

أشار البنك الدولي من خلال الدراسات المتعلقة بتطوير القطاع الخاص أن الإطار القانوني لا يزال يتسم بعدم كفاية المعايير والقواعد المطبقة على عالم الأعمال، ولا سيما ما يتعلق منها إنشاء وتشغيل الشركات التجارية، نظام المنافسة والشفافية في المعاملات التجارية، الحماية الملكية الخاصة، ومن الإفلاس والتسوية القضائية. كما أن أوجه القصور الهيكلية متمثلة في بطء شبكة الحاسوب، وضعف نظم المقاصة بين المصارف، و تسهم المؤسسات في النظام المصرفي و المالي أيضا في تأثير سلبيا على عملية التنمية .(Bellal S. , 2008, p. 2)

ولا يزال القطاع الخاص يعاني في الجزائر إلى الدرجة التي لا يمكن فيها للفرد أن يتطور ويزدهر دون دعم السلطة السياسية وبدون دعم هذه الأخيرة لا توجد قوة اقتصادية، لذلك يمكننا أن نلاحظ أن معظم المجموعات الخاصة الكبيرة تتدخل في مختلف مجالات النشاط حيث يلعب القرب من السلطة السياسية دورا رئيسيا. وهذا هو الحال بالنسبة للأنشطة المتعلقة بالاستيراد، والأشغال العامة والمباني، والمرافق العامة بشكل عام. وعندما يكون هذا الوجود في القطاع الصناعي وهو أمر نادر، غالبا ما يكون نتيجة لامتيازات الممنوحة في شكل سهولة الحصول على القروض والعقار الصناعي (Bellal, 2011)

4. تشخيص واقع المقاولاتية في الهضاب العليا.

أولت الجزائر في الاونة الاخيرة أهمية كبيرة لمناطق الهضاب العليا، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترقية النشاطات الاقتصادية، وتطوير المشاريع. وتجسد هذا في اطار انشاء الصندوق الوطني لتنمية مناطق الهضاب العليا بموجب مرسوم تنفيذي رقم 06-486المؤرخ في 23 ديسمبر 2006الذي عنوانه الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا وهو ممول من طرف الدولة حسب المادة 04 منه، وهو موجه بالخصوص لتمويل المشاريع في هذه المناطق و دعم الاستثمارات (Journal Officiel , 2006) .

كما تم اتخاذ عدة تدابير في مجال الضريبة، حيث جاء في قانون المالية 2014 في مادته 02-04-10 عدة اعفاءات وامتيازات ضريبية، مست كل من الضريبة على ارباح الشركات، والضريبة على الدخل الاجمالي، والرسم على النشاط المهني، والرسم العقاري، لفائدة الشباب ذوى المشاريع المؤهلون للاستفادة من مساعدة صندوق تنمية مناطق الهضاب العليا والممولة من طرف وكالات الدعم .

تضمن قانون ترقية الاستثمار الصادر سنة 2016 في المادة 13 والتي تنص على أن المشاريع المنجزة في مناطق الهضاب العليا تستفيد من مزايا في كل من مراحل الانجاز والاستغلال، سواء تعلق الأمر بتكلفة الانجاز أو أعباء الإيجار أو الحصول على العقار لتشييد المشاريع، مع إسقاط هذه الامتيازات في المناطق الشمالية (**قانون ترقية الاستثمار، 2016**).

1.4 وضعية المشاريع المقاولاتية في الهضاب العليا

يوضح الجدول رقم (02) تطور المشاريع المقاولاتية للفترة 2002-2012 في مناطق الهضاب العليا بالمقارنة مع المناطق الشمالية والجنوبية، وهذا بناءا على معطيات من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الجدول رقم 02: المشاريع ومناصب العمل في الجزائر 2002-2012

المناطق	المشاريع	النسبة	القيمة مليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
شمال وسط	13157	%42	1035564	%42	45017	%49
شمال غرب	3804	%12	735342	%30	39971	%13
شمال شرق	4723	%14	342756	%13	41922	%13
هضاب غرب	931	%3	31520	%1	7762	%3
هضاب وسط	1369	%3	9121	%4	105653	%4%
هضاب شرق	3317	%12	134273	%5	26107	%8%
جنوب غرب	942	%3	41388	%2	3908	%1
جنوب شرق	3617	%11	108515	%4	23491	%8
الجنوب الكبير	144	%0	11829	%0	1816	%1
مجموع	32004	%100	2546840	100%	299115	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار.

نلاحظ في الجدول رقم (01) أن توزيع المشاريع المقاولاتية يختلف عبر مختلف مناطق الوطن، بحيث أن منطقة الشمال تحوز على حصة الأسد بنسبة تقدر ب 68% من مجمل المشاريع، بمبلغ مالي يقدر ب 2113662 مليون دج، وهذا راجع إلى قرب الإدارة من المواطن في هذه المناطق، وكذا إقبال الشباب على المشاريع لتامين مستقبلهم، مع وجود تجارب مقاولاتية ميدانية ناجحة، وكذا سهولة الحصول على التمويل.

تبقى هذه النسبة قليلة في كل من مناطق الهضاب العليا والجنوب ، إذ لم يتحصل الجنوب سوى على 14% بمبلغ مالي قدره 161732دج. والهضاب العليا لم تتعد نسبة فيها 18% بغلاف مالي مقداره 174914دج، رغم الموارد المالية الكبيرة التي حشدتها الدولة في هذه المرحلة نتيجة ارتفاع أسعار البترول. تفسر قلة المشاريع في هذه المناطق من زاويتين، الأولى تهميش الدولة لهذه المناطق خاصة في تلك الفترة رغم أنها أصل المورد المالي، ومن ناحية أخرى عزوف الأفراد هذه المناطق عن النشاط المقاولاتي، نظرا للظروف المناخية الصعبة.

وما يلفت الانتباه انه حتى في مناطق الهضاب العليا نلاحظ أن معظم المشاريع تتمركز في المناطق الشرقية منها بنسبة 12%، وذلك راجع إلى تعدد النشاطات التجارية ووجود حركة اقتصادية والتي تقارب نسبة المشاريع في الشمال، وملاءمة المناخ والقرب من المناطق الشمالية.

تتناقص هذه النسبة كلما اتجهنا نحو الجنوب, وهذا يرجع بالأساس إلى هشاشة البنية التحتية وطبيعة المناخ وغياب الروح المقاولاتية، وكذا السياسات الحكومية الغير الفعالة في هذه المناطق، وقلة الكثافة السكانية.

ساهمت المشاريع المقاولاتية في خلق مناصب الشغل في كل المناطق، وتبقى منطقة الشمال دائما في الصدارة نظرا لكثرة المشاريع بنسبة تقدر ب75% من مجموع المناصب في حين أن النسبة في الهضاب العليا قدرت ب 15% ولم تتجاوز 10% في المناطق الجنوبية. وهذا ما يؤكد على دور المقاولاتية في تحقيق التنمية وخلق فرص عمل.

4-2 تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2012-2018

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة رفيعة في الاقتصاديات الحديثة للدول، لما لها من أهمية في إنعاش الاقتصاد الوطني والعمل على تطوير المجتمعات، وتعد أحد مفاتيح التنمية المحلية، تبقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجسد صورة المقاولاتية في الجزائر، حيث تعتمد الدولة على هذا النوع من المؤسسات كآلية لتنويع المداخيل، وتحسين الأداء الاقتصادي، وخلق مناصب شغل، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قامت الدولة الجزائرية في 12 ديسمبر سنة 2001 بسن أول قانون يوجه وينظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي جانفي سنة 2017، تم تعديل هذا القانون ليتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية وليفضي مرونة على هذا النوع من المؤسسات.

يظهر الشكل رقم (01) تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الثلاثة للوطن من خلال الاعتماد على إحصائيات وزارة الصناعة لسنة 2018.

الشكل رقم01: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2012-2018

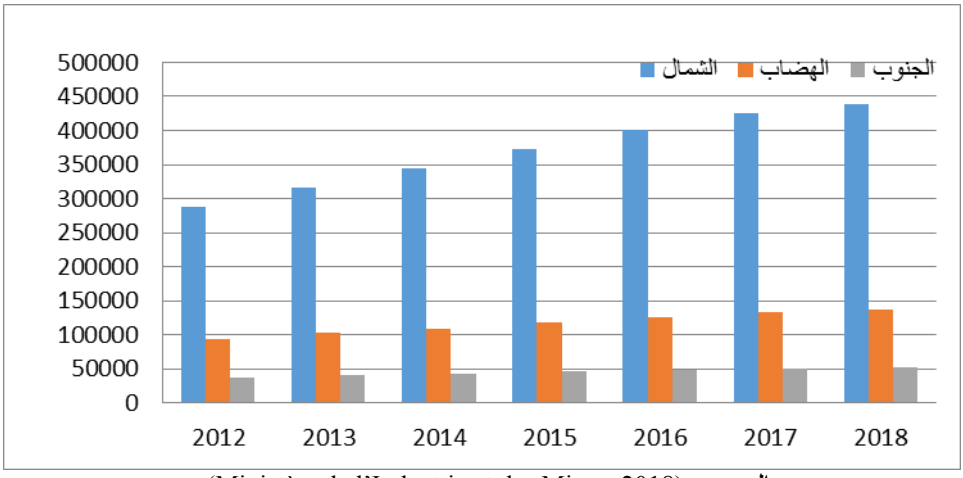

المصدر : (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018)

يلاحظ من الشكل أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتزايد بشكل مستمر في المناطق الثلاثة، حيث أن الزيادة في مناطق الشمال انتقلت من 288.259 سنة 2012 إلى 438.260 م ص و م سنة 2018، بفارق يقدر ب 150 ألف مؤسسة. ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلى تحسن مناخ الأعمال نسبيا، و فتح المجال أمام الشباب، وإدماج أصحاب المهن الحرة في منظومة PME. ونمو القطاع الخاص خاصة بعد التخلي على الاشتراكية، وكذا السياسة الاقتصادية التي تبنتها الدولة لترقية وتطوير هذا القطاع.

تبقى الزيادة في مناطق الهضاب العليا خلال 07 سنوات تساوي (42516) مؤسسة وهي ضئيلة نوعا ما، نتيجة عزوف الشباب في مناطق الهضاب العليا عن إنشاء المؤسسات، والتوجه نحو شاطات أخرى كتربية المواشي، وتتذيل مناطق الجنوب الترتيب، حيث كان الفارق خلال هذه الفترة يقدر ب15.591 مؤسسة.

ورغم كل المجهودات وتسخير جميع الإمكانيات إلا أن برنامج الدولة وسياستها في مجال نشر المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يرق إلى المستوى المطلوب.

أشارت الإحصائيات أن الجزائر خسرت رهان إنشاء 2 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة الذي أعلنته قبل بداية سنة 2000. ولم يتم بلوغ إنشاء مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة نشيطة في جميع المجالات

4-3 كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعد كثافة المؤسسات احد المؤشرات الهامة في الفكر المقاولاتي لقياس حجم المقاولاتية في الدول أو في منطقة ما.

يظهر الجدول أدناه كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الثلاثة للوطن وتقاس بعدد المؤسسات لكل 1000 نسمة حسب المعايير المتفق عليها.

الجدول رقم 03: كثافة المؤسسات في الجزائر إلى غاية 2018

المناطق	عدد المؤسسات	التعداد السكاني	الكثافة
الشمال	817806	26097450	31
الهضاب العليا	257558	12091877	21
الجنوب	96581	4010673	24
المجموع	1171945	42200000	28

المصدر: (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2019)

من خلال قراءتنا للجدول رقم (03) يظهر أن كثافة المؤسسات في الجزائر بلغت 28 وهي ضعيفة نوعا ما مقارنة بدول الجوار، مع التفاوت الكبير بين الشمال والهضاب العليا والجنوب الكبير، ويرجع هذا التفاوت للأسباب التالية:

- ✓ أن توجيه الدعم كان في مناطق الشمال مقر تواجد العاصمة أكثر منه في المناطق الاخري
- ✓ تزايد الكثافة السكانية في الشمال بشكل كبير، ووجود حركة اقتصادية كبيرة، مع توفر المنشئات القاعدية والمؤسسات المالية.
- ✓ وجود البنى التحتية والمنشات القاعدية وشبكات التواصل مما يسهل عملية التسويق في مناطق الشمال
- ✓ انتشار الثقافة المقاولاتية في أوساط شباب في الشمال

تبلغ كثافة المؤسسات في مناطق الهضاب العليا 21 والتي يبلغ فيها التعداد السكاني نصف ما هو في الشمال وهي مقبولة نوعا ما. وذلك راجع إلى كثرة المؤسسات في الجهة الشرقية (سطيف، برج بوعريريج). والتي تتمركز فيها معظم المؤسسات لإنتاج الأجهزة الكهرو منزلية.

4.4 العمل للحساب الخاص (العمل الحر) في مناطق الهضاب العليا.

يعتبر المركز الوطني للسجل التجاري أهم هيئة وطنية تحصي و تعني بالعمل للحساب الخاص في الجزائر(العمل الحر). ويعتبر هذا الأخير الأكثر انتشارا في الجزائر خاصة في أوساط الفئات التي لا تحوز على شهادات عليا حسب التقارير.

يقوم المركز بإعداد تقارير وإحصائيات، يبين من خلالها عدد ووضعية المسجلين في الأنشطة التجارية في كل الولايات في كل سنة، مع ذكر طبيعة النشاط ووضعه القانوني.

بالاعتماد على البيانات الإحصائية المقدمة في سنة 2018. نحصل علي الجدول رقم (04) والذي يبين عدد الأعمال الحرة في العديد من ولايات مناطق الهضاب العليا.

الجدول رقم 04: العمل للحساب الخاص في ولايات الهضاب العليا

الولايات	الأشخاص الطبيعيون	الأشخاص المعنويون	المجموع

سطيف	15354	4393	19747
برج بوعريريج	8311	1601	9912
جلفة	4651	438	5089
تيارت	4764	374	5138
مسيلة	8998	1192	10190
ام البواقي	5764	1024	6788
سعيدة	3321	191	3512
البيض	2370	94	2464
النعامة	2398	129	2527

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات المركز الوطني للسجل التجاري سنة 2018.

حسب القراءة الأولية في الجدول يظهر أن الأشخاص الطبيعيون يفوق بكثير الأشخاص المعنويون المسجلون في المركز الوطني للسجل التجاري، كما يتبين لنا أن ولاية سطيف هي الرائدة في مجال العمل للحساب الخاص (المهن الحرة) بمقدار(19747) مسجل. وهي الأولى وطنيا قبل العاصمة وكبريات المدن. نظرا لانتشار التجارة بالجملة والتجزئة والخدمات، ويرجع ذلك إلى البيئة الملائمة والوعي بقيمة العمل الحر. تليها ولاية المسيلة وبرج بوعريريج، في حين أن ولاية البيض والنعامة وسعيدة ليس لهم نصيب كبير، وهذا راجع إلى مناخ المنطقة الذي يعتبر شبه صحراوي،

نستنتج أن هناك اختلال كبير في ممارسة الأعمال الحرة بين مناطق الهضاب العليا الشرقية والوسطى والمناطق القريبة من الجنوب وهذا راجع لطبيعة المناخ وهشاشة البنية التحتية في هذه المناطق.

4-5 المقاولة النسوية في الهضاب العليا

تطور الاهتمام بالمقاولة النسوية في الجزائر في الآونة الأخيرة (Benhabib, 2014)، عكس ما كانت عليه في أيام الاستعمار وزمن الاشتراكية، نظرا للاهتمام التي أولته الحكومة للمرأة الجزائرية في هذه الفترة، سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا.

حيث ارتفع عدد المؤسسات التي تديرها النساء بشكل ملحوظ، فأصبحت المرأة في الوقت الحاضر تملك العديد من المؤسسات وتمارس عديد من مهن الحرة، وأضحت نموذجا يقتدي به في العديد المجالات الصناعية وتجارية والخدمات.

حسب تقدير البنك الدولي (World Bank, 2019) بلغت نسبة النساء الجزائريات التي تعمل للحساب الخاص حوالي 26.27% من إجمالي النساء العاملات. وكان للمرأة في الهضاب العليا حصة من هذه النسبة.

حاولنا إجراء مقارنة بين عدد المقاولين الذكور والنساء في بعض ولايات الهضاب العليا وهذا الذي يظهره الجدول رقم 05 و06.

الجدول رقم 05: المقاولون من فئة الرجال

	28-20	38-29	48-39	58-49	68-59	69<	مجموع
سعيدة	1789	5733	4565	2092	999	632	15810
البيض	747	2754	2446	1109	454	221	7731
سطيف	7742	24924	20499	10189	4347	1870	69571
البرج	4116	11771	8775	3966	1638	736	31002
مسيلة	5387	15681	11385	5503	2262	765	40983
مجموع	19781	60863	47670	22859	9700	4224	165097

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات المركز الوطني للسجل التجاري سنة 2016.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك مشاركة قوية للرجال في النشاط المقاولاتي في الهضاب العليا، ومن جميع الفئات العمرية، وتبقى الفئة التي تبلغ من العمر29 حتى 48 عام هي الفئة النشيطة وهذا بطبيعة الحال راجع إلى عدة عوامل كالبلوغ والتفرغ للأعمال بعد التخرج من الدراسة إضافة إلى الاستقرار العائلي.

الجدول رقم 06: المقاولة النسوية في الهضاب العليا

	28-20	38-29	48-39	58-49	68-59	69<	مجموع
سعيدة	132	470	394	385	244	216	1841
البيض	82	267	396	457	220	103	1525
سطيف	119	423	496	461	271	304	2074
البرج	85	260	289	239	118	122	1113
مسيلة	137	383	432	461	207	152	1772
مجموع	555	1803	2007	2003	1060	897	8325

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على معطيات المركز الوطني للسجل التجاري سنة 2016.

حسب الجدول رقم (06) هناك مشاركة نسبية للمرأة في النشاط المقاولاتي وتبقى محتشمة نوعا ما إذا ما قارنها بفئة الرجال، حيث كان عدد الرجال في العينات 165097 وهو ضعف عدد النساء. في

الهضاب العليا، ويلاحظ أن مجموع النساء المقاولات لم يتجاوز 8330 خلال سنة 2016 في الولايات المعنية. وما يلفت الانتباه أن المشاركة تكون قوية في مرحلة الشباب وتقل بتقدم السن، وهذا ما تؤكده عدة دراسات سابقة.

يرجع ضعف مشاركة المرأة في العمل المقاولاتي في الجزائر عامة والهضاب العليا خاصة إلى عدة عوامل اجتماعية وثقافية وفردية، كغياب الثقافة المقاولاتية للنساء، وطبيعة المرأة الجزائرية، وكذا عادات وتقاليد المجتمع الجزائري، مع تفضيل المرأة الجزائرية المكوث في البيت والاهتمام بشؤون الأسرة على أي عمل آخر، كما تؤثر العوامل النفسية على الرغبة المقاولاتية للنساء، وتثبط إرادتها في ولوج عالم المقاولاتية، كالخوف من الفشل، وعدم تحمل المخاطرة.

5. نتائج الدراسة:

إن المقاولاتية تلعب دورا كبيرا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لما توفره من مناصب شغل والتقليل من ظاهرة البطالة خاصة في أوساط الشباب، وهذا ما تم ملاحظته في دراستنا حيث تم خلق العديد من المناصب، كما كان هناك تشكيلة متنوعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتوزع عبر مختلف أرجاء الوطن. وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ عدم وجود عدالة في توزيع الأغلفة المالية المخصصة للمشاريع الاستثمارية في مختلف المناطق.
- ✓ غياب سياسة حقيقية تهدف إلى تنمية مناطق الهضاب العليا وجلب المستثمرين.
- ✓ هناك اختلال كبير في انتشار المؤسسات بين المناطق الثلاثة شمال هضاب جنوب وهذا يخل بمبدأ التوازن الجهوي الذي تسعى جميع الدول لتجسيده.
- ✓ هشاشة البنى التحتية وانعدام شبكات الربط والطرقات وعزل هذه المناطق أثر سلبا على النشاط المقاولاتي فيها.
- ✓ نقص فعالية برامج الدعم والمرافقة في هذه المناطق
- ✓ جمود القوانين التي تصب في مجال ترقية الاستثمار وتفشي البيروقراطية أثقل كاهل المقاولين في هذه المناطق وثبط إرادتهم وتحدياتهم.

هذا كله أدى إلى ضعف النشاط المقاولاتي في الهضاب العليا، وفشل السياسات الحكومية المتبعة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم المحاولات الإجراءات المتخذة.

الخاتمة:

تشكل المقاولاتية أحد الركائز الأساسية لتنمية المناطق، وتقوم بدور هام في دعم الاقتصاديات الوطنية. في هذه الورقة حاولنا تشخيص واقع المقاولاتية في مناطق الهضاب العليا بإجراء مقارنة بين مختلف مناطق الوطن، وتبين لنا أن العمل المقاولاتي في الجزائر مزال فتيا بشكل عام، وفي مناطق الهضاب العليا بشكل خاص، رغم التحفيزات المادية والتدابير المتخذة من قبل السلطات العمومية.

وهذا راجع إلى غياب الثقافة المقاولاتية، خاصة في أوساط الشباب وتفضيلهم الالتحاق بالوظائف في القطاع العمومي، وممارسة نشاطات أخرى كتربية المواشي وعدم مرونة ونجاعة السياسات المتبعة، وهشاشة البنى التحتية، وصعوبة تسويق المنتجات، كل هذا أدى إلى عرقلة ممارسة الأعمال. الأمر الذي يتطلب اتخاذ حزمة من الإجراءات والإصلاحات التي ترمي إلى تشجيع النشاط المقاولاتي من أهمها:

- ✓ تسهيل الوصول إلى التمويل من خلال تبسيط الإجراءات الحصول على القروض، وتطوير المنظومة البنكية، وابتكار صيغ تمويل تناسب المقاولين.
- ✓ نشر الثقافة المقاولاتية في أوساط الشباب والاهتمام بالعنصر النسوي في مناطق الهضاب العليا.
- ✓ تحسين النظام الضريبي وتقديم إعفاءات جبائية تجلب المستثمرين والمقاولين لهذه المناطق.
- ✓ العمل على تنمية هذه المناطق وربطها بمناطق الشمال كإنشاء الطرقات والموانئ الجافة.
- ✓ نشر التعليم والتدريب المقاولاتي في الجامعات وفتح مراكز التكوين المهني وبرمجة تخصصات تناسب طبيعة وخصوصية مناطق الهضاب العليا.
- ✓ إنشاء هياكل الدعم والمرافقة (صناديق، حاضنات الأعمال، مراكز الأعمال) وإفضاء مرونة على النصوص والقوانين التنظيمية لتسهيل ممارسة الأعمال.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

. قانون ترقية الاستثمار.(2016). الجزائر: جريدة الرسمية .

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

-A, M., Thurik, R., & Carree. (2010). The impact of entrepreneurship on economic growth.

-ABD, H. O. (2012). Evolution and Theories of Entrepreneurship: A Critical Review on the Kenyan Perspective. International Journal of Business and Commerce , 1 (11), 81-96.

-Bahrein, A., Aidul, B., ZAKARIA, M. N., & ISMAIL, M. e. (2018). FACTORS AFFECTING ENTREPRENEURIAL INTENTION AND SOCIAL ENTREPRENEURSHIP INTENTION: A CONCEPTUAL MODEL. nternational Journal of Accounting, 3(8) , 60-68.

-Bellal. (2011). PROBLEMATIQUE DU CHANGEMENT INSTITUTIONNEL EN ALGERIE : UNE LECTURE EN TERMES DE REGULATION. Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Economiques et Politiques nouvelle série , 43-71.

-Bellal, S. (2008). Changement institutionnel et ´économie parelle en Algérie quelques enseignements. Revue du Chercheur , 1-9.

-Benhabib, A. M. (2014). Environmental and individual determinants of female entrepreneurship in Algeria: applying the structural equation modeling. Entrepreneurial Business and Economics Review, 2(1) , 66-80.

-BOUDREAUX, C. J. (2019). Entrepreneurship, Institutions, and Economic Growth: Does the Level of Development Matter? arXiv preprint arXiv:1903.02934 , 1-30.

-Bowen, D. D., & Hisrich, R. D. (1986). The female entrepreneur: A career development perspective. Academy of management review, 11(2) , 393-407.
-Chigunta, F. (2017). Entrepreneurship as a possible solution to youth unemployment in Africa. Laboring and Learning , 433-451.
-EDWARDS-SCHACHTER, & al, e. (2015). Disentangling competences: Interrelationships on creativity, innovation and entrepreneurship. Thinking Skills and Creativity, 16 , 27-39.
-Edwards-Schachter, M. G.-G.-B.-P. (2015). Disentangling competences: Interrelationships on creativity, innovation and entrepreneurship. Thinking Skills and Creativity, 16 , 27-39.
-Faggio, G. &. (2014).). Self-employment and entrepreneurship in urban and rural labour markets. Journal of Urban Economics, 84 , 67-85.
-Gartner, W. B. (1988). Who is an entrepreneur?" is the wrong question. American journal of small business, 12(4) , 47-67.
-GEM; CREAD. (2011). L'entrepreneuriat en Algérie.
-Hamdan, A. M. (2019). Entrepreneurship and Economic Growth: An Emirati Perspective. The Journal of Developing Areas, 53(1) , 65-78.
-Henderson, J. &. (2010). Entrepreneurs and job growth: probing the boundaries of time and space. Economic Development Quarterly, 24(1) , 23-32.
-Israel M Kirzner .(1997) .Entrepreneurial discovery and the competitive market process: An Austrian approach .Journal of economic Literature vol. 35, no 1.85-60 ،
-Jelilov, G., & Onder, E. (2016). . Entrepreneurship in Nigeria Realities on Ground. Pyrex Journal of Business and Finance Management Research , 49-65.
-Journal Officiel . (2006). Journal Officiel de la République Algérienn. (84) , 30.
-Julien, P.-A., & BRUYAT, C. (2000). DEFINING THE FIELD OF RESEARCH IN ENTREPRENEURSHIP. Journal of Business Venturing16 , 165-180.
-Karadeniz, E. &. (2009). Entrepreneurship in Turkey and developing countries: A comparison of activities, characteristics, motivation and environment for entrepreneurship. Mibes Transactions, 3(1) , 30-45.
-Koellinger, P. D. (2012). . Entrepreneurship and the business cycle. Review of Economics and Statistics, 94(4) , 1143-1156.
M Stuetzer ،D Audretsch و، et al .(2018) .Entrepreneurship culture, knowledge spillovers and the growth of regions .Regional Studies, 52(5.618-608 ، (
Ministère de l'Industrie et des Mines. (2018). Bulletin d'information Statistique de la PME N°35. Récupéré sur http://www.mdipi.gov.dz.
-Ministère de l'Industrie et des Mines .(2019) .http://www.mdipi.gov.dz .
-PATEL, B., & CHAVDA, K. (2013). Rural entrepreneurship in India: Challenge and problems. International Journal of Advance Research in Computer Science and Management Studies, 1(2) , 28-37.
-PRAAG, V., Mirjam, C., & Versloot, P. H. (2007). The economic benefits and costs of entrepreneurship: A review of the research. Foundations and Trends® in Entrepreneurship, 4(2) , 65-154.
-Radukić, S. &. (2019). An Analysis of the Development of Entrepreneurship in the Republic of Serbia with a Special Focus on Female Entrepreneurship. JWEE, (1-2) , 1-16.
-Ribeiro-Soriano, D. (2017). (2017). Small business and entrepreneurship: their role in economic and social development. Entrepreneurship & Regional Development 29:1-2, 1-3 , 1-4.

-Saberi, M. &. (2019). The moderating role of governmental support in the relationship between entrepreneurship and economic growth. . Journal of Entrepreneurship in Emerging Economies. , 1-18.
-Shane, S., & Venkataraman, S. (2000). The promise of entrepreneurship as a field of research. Academy of management review, 25(1) , 217-226.
-TOUNES, & ASSALA.K. (2008). Influences culturelles sur des comportements managériaux d'entrepreneurs algériens, 5ème congrès international de l'Académie de l'Entrepreneuriat.
-Wennekers, S. V. (2005). Nascent entrepreneurship and the level of economic development. . Small business economics, 24(3) , 293-309.
World Bank. (2019).